مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 02 (2025)،
ص 106- 125

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°02 : (2025)
P 106-125

تقييم دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في دول المغرب العربي وفق المؤشر العالمي للشمول المالي2025

لسبع مريم [1] (*)، ادبوب سارة [2]

[1] دكتوراه، أستاذة محاضرة ب، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، (الجزائر)
m.lesbaa@univ-skikda.dz ✉
رابط ORCID: https://orcid.org/0009-0003-5755-9104
[2] دكتوراه، أستاذة محاضرة ب، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
eddeboub.sara@univ-alger3.dz ✉
رابط ORCID: https://orcid.org/0009-0004-2120-3891

تاريخ الاستلام: 2025-09-05 **تاريخ القبول:** 2025-11-23 **تاريخ النشر:** 2025-12-17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي، بالاستناد إلى أحدث بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2025، وذلك في ظل الارتباط المتزايد بين التحول الرقمي والأنظمة المالية والذي جعل من التكنولوجيا المالية أحد أبرز الأدوات المحورية لتحقيق الشمول المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية في دول المغرب العربي تعد عاملا مساعدا فقط، فبالرغم من ارتفاع مستويات التمكين الرقمي (انتشار الهواتف الذكية والانترنت) في الجزائر، إلا أن ذلك لم يترجم في توسع الشمول المالي إذ تميز استخدام المدفوعات الرقمية بضعف مستواها، في المقابل، وعلى الرغم من أن مستويات التمكين الرقمي في المغرب وتونس أقل نسبيا من الجزائر إلا أنهما سجلتا نتائج أفضل نسبيا منها وذلك بفضل تبني استراتيجيات وطنية واضحة في مجال الدفع الإلكتروني وتعزيز الثقافة المالية، فإسهام التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي يستدعي ضرورة تعزيز التكامل بين الاستراتيجيات الرقمية والسياسات المالية، وتوسيع برامج التثقيف المالي، وتوجيه الابتكار التكنولوجي نحو خدمة الفئات الأكثر تهميشا بما يعزز ثقتهم وتدفعهم نحو الاستخدام الفعلي للخدمات المالية الرسمية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية؛ شمول مالي؛ دول المغرب العربي ؛ مؤشر عالمي للشمول المالي

تصنيف JEL : G21 ؛ O33

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i2.4407

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°02 : (2025)
P 106-125

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 02 (2025)،
ص 106- 125

Evaluating the role of FinTech in achieving financial inclusion in the Maghreb countries according to the Global Financial Inclusion Index 2025

1st LESBAA Meriem [1(*)], 2nd EDDEBOUB Sara [2]

[1]Doctorat, MCB, (University 20 August 1955 SKIKDA) (ALGERIA)
✉ m.lesbaa@univ-skikda.dz
ORCID (recommended) https://orcid.org/0009-0003-5755-9104
[1]Doctorat, MCB, (University of Algiers 3) (ALGERIA)
✉ eddeboub.sara@univ-alger3.dz
ORCID (recommended) https://orcid.org/0009-0004-2120-3891

Received: 5/9/2025 **Accepted**: 23/11/2025 **Published**: 17/12/2025

Abstract:

This study aims to analyze the extent to which financial technology (FinTech) contributes to enhancing financial inclusion in the Maghreb countries, based on the latest data from the Global Financial Inclusion Index 2025, in light of the increasing link between digital transformation and financial systems, which has made financial technology one of the most prominent pivotal tools for achieving financial inclusion.

The study found that financial technology in the Maghreb countries is only a contributing factor. Despite the high levels of digital empowerment (the spread of smartphones and the Internet) in Algeria, this has not translated into the expansion of financial inclusion, as the use of digital payments has been characterized by its weak level. On the other hand, although the levels of digital empowerment in Morocco and Tunisia are relatively lower than in Algeria, they have recorded relatively better results thanks to the adoption of clear national strategies in the field of electronic payment and the promotion of financial literacy. The contribution of financial technology to achieving financial inclusion calls for the need to enhance integration between digital strategies and financial policies, expand financial education programs, and direct technological innovation towards serving the most marginalized groups in a way that enhances their confidence and pushes them towards the actual use of official financial services.

Keywords: FinTech , Financial Inclusion, Maghreb Countries, Global Financial Inclusion Index
JEL Classification Codes : O33; G21

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i2.4407

1. مقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، يعد الشمول المالي أحد أبرز المحاور التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين وصناع القرار على حد سواء، وذلك لكونه بات يمثل هدفا استراتيجيا تسعى الحكومات والمؤسسات المالية إلى تحقيقه، فإتاحة الخدمات المالية بشكل عادل وواسع تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز النمو الشامل. وفي هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية كأداة محورية قادرة على إعادة تشكيل ملامح النظام المالي وبالتالي دفع عجلة الشمول المالي، من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من فجوات واضحة في هذا المجال.

وقد تميزت دول المغرب العربي في العقود الماضية بتسجيل مستويات محدودة فيما يخص الشمول المالي مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية، غير أن التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها هذه الدول، إلى جانب التطورات التكنولوجية المتسارعة، ساهمت في بروز توجه متزايد نحو توسيع قاعدة الشمول المالي، لذا باتت المؤشرات الدولية للشمول المالي، لاسيما تلك الصادرة عن البنك الدولي تمثل إطارا مرجعيا لرصد مستوى الولوج إلى الخدمات المالية واستخدامها وتحليل الفجوات بين الفئات المختلفة بما يساعد على فهم طبيعة التغيرات الحاصلة ورصد مدى إسهام التكنولوجيا المالية في دعمه.

من هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تدور حول: **ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي وفق بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2025؟**

كإجابة أولية عن الإشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية: للتكنولوجيا المالية دور هام وفعال في دعم مسار الشمول المالي في دول المغرب العربي استنادا إلى بيانات مؤشر الشمول العالمي 2025.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تسلط الضوء على أهم المواضيع المطروحة بقوة في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تقديم قراءة تحليلية لواقع استخدام التكنولوجيا المالية في تعميم، تبسيط وتسهيل الخدمات المالية في دول المغرب العربي، وذلك بالاعتماد على بيانات حديثة وموثوقة صادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي "المؤشر العالمي للشمول المالي 2025"، ومن ثم رصد الفجوات القائمة بين شرائح المجتمع المختلفة لهذه الدول، وبالتالي مساعدة صناع القرار في صياغة سياسات مالية أكثر شمولية وعدالة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تمكين الأفراد في دول المغرب العربي من الاستفادة من الخدمات المالية وخاصة الفئات المستبعدة ماليا، وذلك من خلال التعرف على التكنولوجيا المالية والشمول المالي، إبراز إسهام التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، وعرض مختلف الأرقام التي جاء بها تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2025 لهذه الدول.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي، حيث يمكن عرض البعض منها كما يلي:

دراسة **(Atheer, 2024)**: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية في الدول العربية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لفهم مختلف التحديات وسبل التغلب عليها والفرص المتاحة من أجل استغلالها. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التكنولوجيا المالية تمثل محركا أساسيا لتعزيز الشمول المالي حيث تعمل على تسهيل وصول الخدمات البنكية والائتمانية خاصة لدى الفئات ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من جهة أخرى، وبالرغم من النمو البارز في قطاع التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، إلا أن الدول العربية ما تزال في مؤخرة مؤشر الشمول المالي ويرجع ذلك إلى تطور محدود في تبني الشمول المالي، بالإضافة إلى ضعف الثقافة المالية وكذا التحديات التنظيمية والتشريعية والتي تعتبر من بين أهم معيقات انتشار التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

دراسة **(Tok & Heng, 2022)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي على المستوى العالمي، حيث تم الاعتماد على بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 ومؤشرات التكنولوجيا المالية الناشئة، من خلال تحليل العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي الرقمي مقارنة بمؤشرات الشمول التقليدية، وكذا تحليل الفجوات الرقمية الثلاث: الفجوة بين الجنسين، الفجوة الطبقية (غني– فقير) والفجوة بحسب المنطقة (حضر – ريف) لتحديد أي الفئات يستفيد أكثر أو أقل من أدوات التكنولوجيا المالية. بينت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا المالية ترتبط إيجابيا بشكل قوي مع الشمول المالي الرقمي مقارنة بمقاييس الشمول المالي التقليدية، وأن الاستخدام المتزايد لهذه التكنولوجيا يساهم بشكل كبير في تضييق الفجوة الطبقية والفجوة الريفية مما يشير إلى فعالية أدوات التكنولوجيا المالية في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة جغرافيا أو من ذوي دخول منخفضة، أما فيما يخص الفجوة بين الجنسين فلم تسجل هذه الدراسة تأثيرا ملموسا عليها، إذ توصلت إلى أن التطور التكنولوجي وحده لا يكفي لسد الفجوة بين الجنسين في الوصول للخدمات المالية، وهو ما قد يتطلب استكمال تطوير التكنولوجيا المالية بتدخلات سياسية وتعليمية تهدف مباشرة لتغيير المواقف والأعراف الاجتماعية وتحسين مشاركة النساء.

دراسة **(Djewani & Merimet, 2021)**: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية كأداة فعالة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال دراسة حالة تجربة البحرين كنموذج رائد في المنطقة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمؤشرات الرسمية للشمول المالي والخدمات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي البحريني والتقارير الإقليمية والدولية ذات الصلة. توصلت الدراسة إلى أن البحرين نجحت في تعزيز الشمول المالي بفضل تبني التكنولوجيا المالية ضمن سياسات البنك المركزي، وأنها تمثل نموذجا عربيا رائدا حيث بلغت نسبة شمول مالي قدره 82% ما جعلها تحتل المرتبة الثانية عربيا في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي.

من خلال عرض هذه الدراسات، فإن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة كونها ركزت على تقييم دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) مع

تحليل مختلف الفجوات (الجنس، الدخل، المنطقة) وذلك وفق بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2025، أما الدراسات السابقة فقد ركزت إما على الدول العربية أو على البعض منها، أو على المستوى العالمي، كما أن هذه الدراسات لم تركز على تحليل الفجوات بين مختلف فئات المجتمع ماعدا دراسة **Tok & Heng** التي تشابهت مع دراستنا في هذه النقطة، لكنها اختلفت معها من جهة في حدود الدراسة سواء الزمانية (مؤشر الشمول المالي لسنة 2017) أو المكانية (العالم ككل)، ومن جهة أخرى في طريقة عرض الدراسة حيث قاما بدراسة قياسية عكس دراستنا التي حاولنا فيها تقييم دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من خلال دراسة تحليلية لمختلف مؤشرات الشمول المالي العالمي 2025.

منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وإبراز إسهام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، كما اعتمدنا على المنهج المقارن لعرض ومقارنة وتحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي لدول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس)

هيكل الدراسة: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين كما يلي:

- الإطار النظري للتكنولوجيا المالية وإسهامها في تعزيز الشمول المالي
- تحليل واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي وفق مؤشر الشمول المالي 2025

2. الإطار النظري للتكنولوجيا المالية وإسهامها في تعزيز الشمول المالي

1.2 تعريف التكنولوجيا المالية ومجالات تطبيقها: مصطلح التكنولوجيا المالية هو مصطلح قديم يعود تاريخه إلى ستينيات القرن الماضي، حيث كان يشير إلى تطبيق التكنولوجيا الرقمية على الخدمات المالية، وقد اكتسب شعبية في تسعينيات القرن الماضي ليتحول إلى مصطلح رائج في مطلع القرن الحادي والعشرين.

1.1.2. مفهوم التكنولوجيا المالية:

مصطلح التكنولوجيا المالية (**Fintech**) اختصار لكلمتي المالية "**financial**" والتكنولوجيا "**technology**"، يستخدم للإشارة إلى استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات والمنتجات المالية للأفراد، ويشمل ذلك كل ما يتعلق بالتمويل مثل البنوك، التأمين والاستثمار. **(Central Bank of Ireland, 2025)**

تشير التكنولوجيا المالية إلى الابتكار القائم على التكنولوجيا في الخدمات المالية، والتي أصبحت قوة دافعة تحدث تغيرا كبيرا في طريقة عمل القطاع المالي والاقتصاد العالمي بشكل عام، وقد امتد هذا التغيير ليشمل عدة مجالات كالمدفوعات، السياسة النقدية والرقابة على الأنظمة المالية. **(BIS, 2025)**

يعرف مجلس الاستقرار المالي الإبتكار المالي أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية بأنه الابتكار القائم على التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية، والذي يمكن أن يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة من شأنها التأثير بشكل جوهري على الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك على طريقة تقديم الخدمات المالية. **(Financial Stability Board, 2024)**

2.1.2. مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية :

تشمل تطبيقات التكنولوجيا المالية مجالات متعددة: **(Oumdour & Ghayat, 2021, pp. 89-90)**

- **المدفوعات:** هي مجموعة الحلول التي تسهل المدفوعات الرقمية بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد والمؤسسات كالتحويل بين الأفراد مباشرة، البنوك المحمولة، المحافظ الرقمية، المدفوعات العابرة للحدود، النقود الافتراضية وتقنية البلوكشين والحلول الموجهة للمؤسسات كتحويل الأموال وصرف العملات وتحليل البيانات الضخمة؛
- **الإقراض:** أو ما يعرف بالتمويل البديل عبر الأنترنت ويتمثل عموما في الإقراض المباشر بين الأطراف، التمويل التشاركي، والإقراض التشاركي؛
- **الاستشارة الافتراضية:** تتمثل في إدارة الثروات والمحافظ المالية عن طريق الاستشارة الآلية، حيث يقدم الروبوت عموما نصائح وتوصيات للمستثمرين بشأن عمليات الشراء والبيع التي يتعين إجراؤها استنادا إلى لوغاريتمات وتحليل بيانات ضخمة؛
- **التكنولوجيا التنظيمية:** تتمثل في الخدمات الرقمية التي تساعد البنوك على حسن امتثالها للقوانين واللوائح الجديدة والصارمة الخاضعة لها، كإدارة مخاطر وحماية بيانات العملاء باستخدام البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، إدارة ومراقبة الهويات باستعمال تقنية البلوكشين، أتمتة التقارير التنظيمية الموجهة لسلطات الرقابة والإشراف، مراقبة المعاملات المصرفية، إدارة التطابق مع القواعد التنظيمية السارية وكذا الأمن السيبيراني.
- **التأمين:** يشير إلى فرع خاص بالتأمين يستخدم التقنيات الرقمية إلى جانب نماذج أعمال جديدة تتعلق بعقود رقمية لمجالات التأمين المختلفة، والتي تظهر من خلال مجالين رئيسيين للتأمين: التوزيع كبوابات المقارنة والوسطاء الرقميين، الاكتتاب باستخدام الهاتف المحمول، تأمين النظير للنظير والتأمين القياسي.

2.2 تعريف وأهداف الشمول المالي: يعد الشمول المالي أحد الأهداف التنموية الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لما له من دور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة الاجتماعية، ودعم الاستقرار المالي.

1.2.2. مفهوم الشمول المالي:

يمكن تقديم تعريف للشمول المالي انطلاقا من التعاريف المقدمة من الهيئات والمنظمات العالمية كما يلي:

يقصد بالشمول المالي إمكانية وصول واستخدام الأفراد والمؤسسات للمنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والادخار والإئتمان والتأمين) بأسعار معقولة، والتي يتم تقديمها لهم بطريقة مسؤولة ومستدامة. **(World Bank Group, 2025)**

الشمول المالي يعني تمكين الأفراد والشركات، خاصة الفئات المهمشة مثل النساء وذوي الدخل المحدود، من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة كالإدخار، القروض، الدفع، والتأمين، لا يقتصر هذا المفهوم فقط على توافر هذه الخدمات، بل يشمل أيضا استخدامها الفعلي، جودتها، تكلفتها، حماية المستهلك،

ومستوى الثقافة المالية، بما يضمن الفعالية والاستدامة وبالتالي فهذه الأبعاد مجتمعة تهدف إلى دمج الأفراد في النظام المالي بشكل آمن وميسر. **(International Monetary Fund, 2024)**

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا بأن الشمول المالي يتطلب أن تكون مجموعة من الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان وأدوات الدفع والتأمين متاحة ومستخدمة من قبل عدد كبير من السكان وخاصة أولئك الذين يعانون تقليديا من نقص الخدمات أو الاستبعاد، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المنخفض والنساء.

2.2.2. أهداف الشمول المالي:

يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث أنه يعد حافزا لتحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وذلك من خلال: **(World Bank Group, 2025)**

- **دعم ريادة الأعمال ونمو الأعمال:** حيث تساعد المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة الشركات الصغيرة على التوسع وتوسيع فرص التوظيف ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تساعدها على التعامل بمرونة مع المخاطر والصدمات الاقتصادية مما يعزز من استقرارهم الاقتصادي.
- **تعزيز الاقتصاد الرسمي:** إن دمج الأفراد والشركات في الاقتصاد الرسمي يعزز الإنتاجية، ويرسخ قواعد نمو اقتصادي شامل ومستدام.
- **تمكين المرأة اقتصاديا:** يوفّر الشمول المالي بيئة داعمة لتمكين المرأة اقتصاديا، حيث يسهل وصولها إلى الخدمات المالية، مما يتيح لها تأسيس المشاريع، وإدارة الموارد، وتعزيز استقلالها الاقتصادي مما يعزز دورها في النشاط الاقتصادي ويسهم في تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أوسع.
- **مواجهة تحديات التغير المناخي:** في ظل وجود أكثر من 80% من البالغين غير المتعاملين مع المؤسسات المالية – والبالغ عددهم نحو 1.4 مليار شخص– يعيشون في مناطق معرّضة لمخاطر التغير المناخي، فإن الشمول المالي يعد عاملا مهما في تعزيز قدرة الأفراد والشركات على التكيف مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، حيث أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكّن الأفراد من تبني ممارسات مستدامة، والاستثمار في حلول مرنة، والحصول على التأمين والادخار كوسائل فعّالة للتعافي والتكيف مع المخاطر المناخية مما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي.

3.2 العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي: تؤدي التكنولوجيا المالية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال توفيرها حلول مبتكرة تسمح بتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وذلك على النحو التالي: **(Himar, 2024, p. 382)**

- **إتاحة التعاملات الرقمية:** من خلال تسهيل وصول الأفراد في المناطق النائية أو الذين لا يملكون حسابات مصرفية إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت كالدفع الإلكتروني والتحويلات المالية.
- **تكاليف مناسبة:** تساعد تطبيقات التكنولوجيا المالية في خفض تكاليف المعاملات المالية مما يجعل الوصول إلى الخدمات المالية أكثر يسرا للأفراد ذوي الدخل المحدود.

- **رفع مستوى الشفافية:** تعزز التكنولوجيا المالية ثقة الأفراد في النظام المالي نتيجة إسهامها في رفع مستوى الشفافية في العمليات المالية وهو ما يشجعهم على استخدام الخدمات المالية المتاحة؛
- **زيادة الوعي المالي:** تساعد الأدوات التعليمية التي توفرها التطبيقات المالية الأفراد على تحسين إدارة أموالهم بشكل يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
- **مساندة الشركات:** من خلال ابتكار الحلول التمويلية، تساعد التكنولوجيا المالية الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع، وبالتالي المساهمة في تعزيز الاقتصاد المحلي.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك يمكن الاعتماد على تجارب بعض الدول وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية في تنزانيا من 17.3% في 2011 إلى 39.8% في 2014 وذلك نتيجة اعتماد الخدمات المالية الإلكترونية؛
- انخفاض تكلفة التحويلات الإجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة إلى أقل من 3% من إجمالي المدفوعات في البرازيل نتيجة اعتماد بطاقات الدفع الإلكتروني؛
- أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا جذريا في خريطة نظم الدفع المالية والمصرفية، حيث لجأ ما يقارب من 52% من البالغين على مستوى العالم إلى إجراء عمليات إرسال أو تلقي مدفوعات رقمية، كما ساهمت عمليات الدفع الحديثة في زيادة استخدام الحسابات في بعض الدول كالصين، حيث يستخدم 57% من مالكي الحسابات الهواتف المحمولة أو الأنترنت في مختلف عمليات الشراء. **(Kadri & Filali, 2022, p. 355)**
- ساهم انتشار خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا في رفع نسبة الشمول المالي، خاصة بين السكان البالغين في المناطق الريفية، حيث أفاد 35% منهم باستخدام هذه الخدمات بين عامي 2014 و2017، غير أن تسارع وتيرة التحول الرقمي قد تؤدي إلى تهميش بعض الفئات، خصوصا في ظل ضعف البنية التحتية الرقمية أو انخفاض مستويات الثقافة الرقمية، وهو ما يتطلب دورا فعالا من الجهات التنظيمية لضمان شمولية واستدامة فوائد التكنولوجيا المالية. **(Bains & Wu, 2023, p. 9)**

3. تحليل واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي وفق مؤشر الشمول المالي 2025

1.3 إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية: تعد إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات أول خطوة لتعميم الخدمات المالية على نطاق واسع، إذ تتعلق بمدى قدرة الأفراد على امتلاك حساب مالي والوصول إلى القنوات الرسمية من خلال ملكية الحسابات، بطاقات الخصم والإئتمان، والحساب الممكن رقميا.

1.1.3. مؤشر ملكية الحسابات للبالغين

تعتبر ملكية الأفراد لحسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مؤشر رئيسي لقياس مستوى الشمول المالي، وبحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2025 فإن الشمول المالي في المغرب العربي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، حيث أن أكثر من نصف البالغين أكبر من 15 سنة لا يمتلكون حسابا بنكيا أو في مؤسسة مالية رسمية، إذ بلغت نسبة امتلاك الحسابات 42% كأعلى نسبة

في المغرب بينما لم تتجاوز 38% كأدنى نسبة في الجزائر مقابل 50% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يعكس ضعف الوصول للخدمات المالية الرسمية في دول المغرب العربي.

يمكن تفسير عدم امتلاك حساب بنكي أو في مؤسسة مالية في المغرب على سبيل المثال – لعدم توفر بيانات حول الجزائر وتونس في مسح بيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي العالمي لسنة 2025– بعدم كفاية رأس المال وذلك بنسبة 43% من البالغين أكبر من 15 سنة، وهو تفسير منطقي إذا علمنا أن هناك فجوة في معيار السن، حيث أن غالبية الشباب في دول المغرب العربي لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل 25 سنة، كما لا يسمح لمن هم أقل من 18 سنة بفتح حساب بنكي وإدارته، بينما المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين أكبر من 15 سنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن 14% من البالغين أكبر من 15 سنة فسروا عدم امتلاكهم لحساب مالي بامتلاك أحد أفراد العائلة لحساب، 11% لارتفاع تكاليف المعاملات، 10% بسبب بعد هذه المؤسسات، 7% لضعف الثقة في المؤسسات المالية و5% لنقص في الوثائق المطلوبة لفتح الحساب.

ويمثل الشكل التالي توزيع ملكية الحسابات للبالغين أكبر من 15 سنة حسب مختلف الفئات:

الشكل 1: ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين أكبر من 15 سنة

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن نسبة امتلاك الذكور البالغين أكثر من 15 سنة لحساب مالي رسمي في دول المغرب العربي كانت متقاربة وهي دون المستوى المطلوب إذ تراوحت بين 50%– 53% مقابل 56% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما نلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين نسبة امتلاك الذكور

والإناث لحسابات مالية رسمية في دول المغرب العربي، حيث تراوحت الفجوة بين 20%- 34% لصالح الذكور مقابل 12% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعكس عدم تكافؤ فرص النفاذ للخدمات المالية وأن النساء مازلن تعانين من التهميش خاصة في الجزائر.

من جهة أخرى، نلاحظ أن أكثر من 52% من أغنى 60% من البالغين في دول المغرب العربي لا يملكون حسابات مالية رسمية، حيث أن 38% فقط من البالغين في الجزائر يملكون حساب مالي رسمي وترتفع هذه النسبة إلى 48% في تونس مقابل 54% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يعكس ضعف الثقة في النظام المصرفي وبالتالي اللجوء إلى التعامل النقدي أو إلى البدائل غير الرسمية، أما لدى أفقر 40% من البالغين أكبر من 15 سنة في دول المغرب العربي فنجد أن 22% فقط منهم لديه حساب رسمي في تونس وترتفع هذه النسبة إلى 39% في المغرب مقابل 43% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعكس ضعف أكبر في الشمول المالي لدى الفئات ذات الدخل المحدود، وهو ما جعل الفجوة تتراوح بين 6% و7% في المغرب والجزائر على التوالي ما يعني أنه وبالرغم من انخفاض الشمول المالي في هذين البلدين بصفة عامة إلا أن هناك عدالة نسبية في ملكية الحسابات المالية الرسمية بين الأغنياء والفقراء، بينما في تونس ترتفع هذه الفجوة إلى 26% وهو ما يدل على أن الأغنياء فيها يتمتعون بإمكانية أكبر بكثير لفتح حسابات والاستفادة من الخدمات المالية مقارنة بالفقراء، ما يشير إلى وجود عوائق مالية كارتفاع تكاليف فتح الحساب.

من جهة أخرى، وفيما يخص توزيع ملكية الحسابات المالية الرسمية حسب المنطقة، فنلاحظ عدم التكافؤ في النفاذ للخدمات المالية بين الحضر والريف حيث تراوحت الفجوة بين 10% - 17%، فمن جهة نجد أن ما بين 40% -47% من البالغين أكبر من 15 سنة في دول المغرب العربي يملكون حسابات رسمية مقابل 50% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يشير إلى تركز الخدمات المالية في المدينة، مع وجود شبكات مصرفية بشكل أوسع وانتشار أكبر للتكنولوجيا المالية مثل الصرافات الآلية والدفع الإلكتروني، ومن جهة أخرى نجد أن 23% فقط من البالغين أكبر من 15 سنة في الجزائر يملكون حسابا ماليا رسميا، وترتفع هذه النسبة إلى 30% و37% في كل من تونس والمغرب على التوالي، وهي نسب منخفضة تعكس ضعف البنية التحتية المالية (قلة الفروع ونقاط الدفع)، قلة الثقة في النظام المصرفي أو انخفاض الوعي المصرفي، واعتماد أكبر على المعاملات النقدية التقليدية.

2.1.3. مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان للأشخاص البالغين:

يعكس هذا المؤشر مدى توفير وسائل الدفع الإلكترونية للأفراد من طرف المؤسسات المالية والمصرفية، حيث يعد مؤشر مهم لمعرفة مدى انتشار الخدمات المالية الرقمية.

فمن خلال الجدول (1) نلاحظ أن هناك تفاوت كبير وواضح بين امتلاك بطاقة الخصم وبطاقة الائتمان في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، كما نلاحظ أن هناك تقارب نوعا ما في نسب امتلاك بطاقات الخصم في دول المغرب العربي الثلاث في حدود ربع (25%) البالغين أكبر من 15 سنة مقابل 44% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بالرغم من

امتلاك 35% – 44% من البالغين في دول المغرب العربي لحسابات مالية رسمية، وعليه تراوحت الفجوة بين امتلاك حساب مالي وامتلاك بطاقة الخصم بين 7% كأدنى نسبة في الجزائر و14% كأعلى نسبة في المغرب، وهذا ما يدل على محدودية استخدام الحسابات المالية الرسمية في التعاملات اليومية، حيث يمكن تفسير ذلك بوجود حسابات غير نشطة أو بعدم حصول كل الأفراد المالكين لحسابات مالية على بطاقة خصم إما لعدم إصدراها من طرف البنوك بشكل تلقائي لجميع العملاء، أو لوجود قيود على الفئات ذات الدخل المحدود.

الجدول 1: ملكية بطاقات الخصم والإئتمان لبعض دول المغرب العربي في سنة 2024

	ملكية حساب	بطاقة الخصم	بطاقة الإئتمان
الجزائر	%35	%22	%5
المغرب	%44	%27	%1
تونس	%38	%26	%3
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	%50	%44	%7

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

في المقابل، نلاحظ تدني نسبة امتلاك بطاقة الإئتمان في دول المغرب العربي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حد سواء، حيث تراوحت بين 1% كأدنى نسبة في المغرب و5% كأعلى نسبة في الجزائر مقابل 7% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يشير إلى أن أساس الحسابات المالية في هذه الدول هو حسابات الإيداع وليس الاقراض، كما يشير إلى الشروط الصارمة للحصول على الائتمان، وخوف الأفراد من الوقوع في المديونية فضلا عن محدودية العرض البنكي للمنتجات الائتمانية.

3.1.3. امتلاك الحسابات المالية الرقمية:

يشير إلى امتلاك حساب بنكي أو في مؤسسة مالية رسمية أو عبر مقدم خدمات مالية غير مصرفية مرتبط بوسائل رقمية (الهاتف المحمول أو الأنترنت).

الشكل 2: مؤشر الحساب الممكن رقميا في دول المغرب العربي

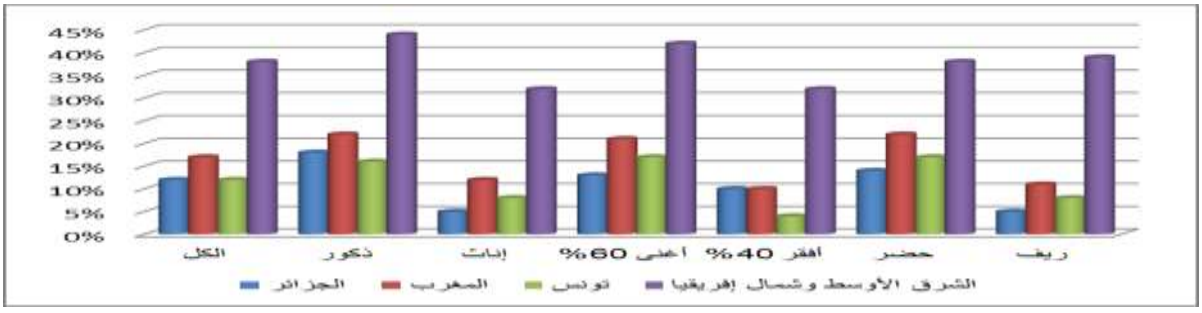

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

من خلال الشكل (2) نلاحظ أن نسب امتلاك حساب ممكن رقميا في دول المغرب العربي متدنية جدا سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى المجموعات، ففي المغرب مثلا –والتي تحوز على أعلى النسب– لم تتجاوز النسبة الكلية لهذا المؤشر 17% مقابل 38% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين لم تتجاوز 22% لدى الذكور والحضر و21% لدى أغنى 60% من البالغين أكبر من 15 سنة

مقابل 44%، 38% و42% على الترتيب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا يشير إلى الاعتماد الكبير لغالبية البالغين أكبر من 15 سنة في دول المغرب العربي على النقد في المعاملات اليومية، وهذا ما يفسر عدم امتلاكهم حسابا ممكنا رقميا، كما يشير إلى محدودية الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية حتى لدى الرجال أو الفئات الميسورة أو الحضرية، وهو ما يعكس من جهة التحديات في انتشار البنية التحتية الرقمية، والثقة في المعاملات الالكترونية فضلا عن محدودية عروض البنوك الرقمية في دول المغرب العربي، بالإضافة إلى محدودية الإطار التنظيمي في مجال الخدمات المالية الرقمية والابتكار البنكي.

كما نلاحظ أنه بالإضافة إلى ضعف الانتشار العام في دول المغرب العربي فإن هناك تفاوتا متعدد الأبعاد، حيث بلغت أكبر فجوة حسب: الجنس 13% في الجزائر، الدخل 13% في تونس وحسب المنطقة 11% في المغرب، وهذا ما يعكس مشكلة مضاعفة تستدعي الحاجة لزيادة الانتشار الرقمي لجميع الفئات، فضلا عن ضرورة وضع سياسيات وبرامج موجهة خصيصا للفئات المهمشة النساء والفئات ذات الدخل المحدود وسكان الريف.

2.3 استخدام الخدمات المالية: يعد استخدام الخدمات المالية أحد الأبعاد الجوهرية لمؤشر الشمول المالي العالمي، فهو لا يقتصر على امتلاك حساب فقط بل يتعداه ليركز على كيفية استخدام الأفراد والشركات لهذا الحساب لإدارة احتياجاتهم بشكل فعال. وفي هذا السياق يمكننا التمييز بين الاستخدام المرتبط بالحسابات التقليدية (الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية)، وبين الاستخدام الرقمي سواء كان ذلك من خلال البطاقات أو الهاتف المحمول أو الأنترنت.

1.2.3. الاستخدام المرتبط بالحسابات التقليدية:

يشير إلى توظيف الحسابات المالية المفتوحة لدى المؤسسات المالية الرسمية في عمليات الإقتراض والإدخار، وهو ما يبرز مدى قدرة المؤسسات المالية على توفير التمويل وتعبئة المدخرات.

استنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول نسب الشمول المالي لعام 2024 فإن نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المصرفية الرسمية في دول المغرب العربي تعتبر متدنية جدا، حيث تراوحت بين 1% في المغرب و7% في الجزائر مقابل 12% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن تفسير تدني هذا المؤشر بتفضيل لجوء غالبية المقترضين للاقتراض من العائلة والأصدقاء لتفادي التعامل بالفائدة باعتبارها ربا محرمة، أو لارتفاع تكلفة الحصول على القرض وتعقيد الإجراءات المتبعة، في المقابل ضعف الجدارة الإئتمانية يدفع البنوك للامتناع عن تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والأفراد.

أما فيما يخص مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية، فمن خلال الجدول (2) نلاحظ أن نسبة ادخار البالغين أكبر من 15 سنة باستخدام الحسابات المصرفية ضعيفة سواء تعلق الأمر بدول المغرب العربي كالجزائر 17% وتونس 22% أو بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14%، وهو ما يشير إلى أن حوالي 80% من الأفراد لا يوجهون مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية، وهذا ما يعكس

ضعف الحوافز الإدخارية من جهة، وضعف ثقة أفراد هذه الدول في إيداع أموالهم بالمؤسسات المالية الرسمية وتفضيلهم الاحتفاظ بها خارجها من جهة أخرى.

الجدول 2: الادخار في الحساب

	الكل	ذكور	إناث	أغنى 60%	أفقر 40%	حضر	ريف
الجزائر	17%	23%	10%	18%	14%	19%	11%
المغرب	–	–	–	–	–	–	–
تونس	22%	29%	15%	31%	7%	29%	15%
الشرق الأوسط وشمال	14%	19%	10%	19%	8%	15%	14%

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

كما نلاحظ وجود تفاوت ملحوظ بين مختلف الفئات، حيث تراوحت الفجوة بين الجنسين بين 14% في دول المغرب العربي مقابل 9% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعكس مواجهة النساء لعقبات في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية سواء لأسباب ثقافية أو قلة الدخل أو ضعف الثقة والوعي المالي. في حين بلغت الفجوة بين أغنى 60% وأفقر 40% من البالغين أكبر من 15 سنة في تونس 24%، وهو ما يعكس تفاوتا حادا بين الفئتين حيث يبقى الإدخار الرسمي حكرا على الفئات الميسورة فيها في حين تواجه الفئات ذات الدخل المحدود قيودا مالية (ضعف الدخل، اللاإستقرار الوظيفي) واجتماعية (ضعف الثقافة المالية) تجعلها خارج النظام المالي الرسمي، أما فيما يتعلق بالفجوة بين الحضر والريف فقد تراوحت بين 8% في الجزائر و14% في تونس، وهو ما يشير إلى ضعف انتشار البنوك والبنية التحتية المالية في المناطق الريفية.

كما نلاحظ وجود فجوة واضحة بين امتلاك الحساب واستخدامه للإدخار في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، حيث أن حوالي نصف أصحاب الحسابات يستعملونها كوسيلة للإدخار، وهذا ما يعكس أن هذه الحسابات تستخدم في الغالب كأداة لتلقي الأجور أو لإجراء معاملات محدودة (سحب وإيداع) بدلا من كونها أداة لتجميع المدخرات.

2.2.3. استخدام المدفوعات الرقمية

من خلال الشكل (3) والذي يوضح توزيع مؤشر إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية لمختلف الفئات في دول المغرب العربي، يتبين لنا أن مستوى الاستخدام الإجمالي لوسائل الدفع الرقمية – الدفع عبر الهاتف المحمول؛ التحويلات البنكية عبر الأنترنت؛ الدفع باستخدامات بطاقات الخصم أو الائتمان– في دول المغرب العربي متدنية نوعا ما، حيث أن أقل من ثلث البالغين أكبر من 15 سنة فقط يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 44% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ هذا المؤشر 13% و24% في الجزائر وتونس على الترتيب، وهذا يدل على بطء التحول الرقمي في المعاملات– دفع الفواتير، أو لشراء شيء عبر الأنترنت أو في المتجر، أو إرسال واستلام التحويلات المالية (التحويلات الحكومية، الأجور،

المعاش التقاعدي....)- خاصة في الجزائر، أما في المغرب فبلغ 32% وهي نسبة متوسطة تعكس بداية انتشار استخدام وسائل الدفع الرقمية لكنه ما يزال محدودا.

الشكل 3: التمثيل البياني لمؤشر إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية في دول المغرب العربي في سنة **2024**

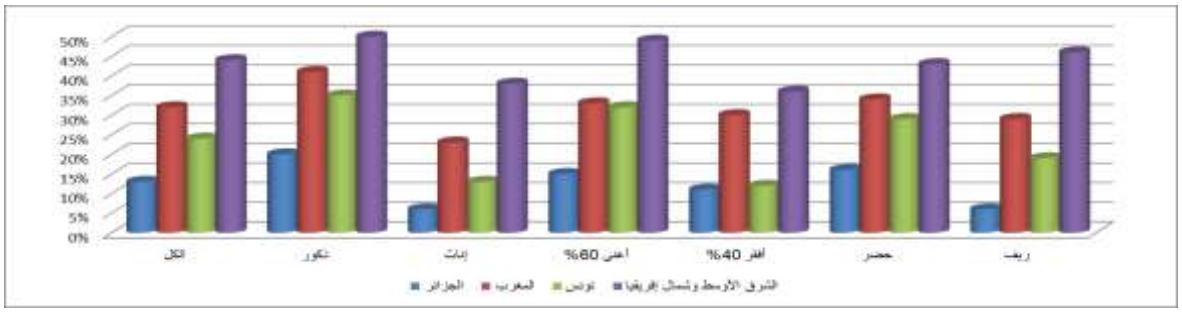

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

كما نلاحظ أن مستوى تبني الخدمات المالية الرقمية في دول المغرب العربي لا يزال دون المستوى المطلوب حتى بين الذكور البالغين أكبر من 15 سنة (20% كأقل نسبة في الجزائر و41% كأكبر نسبة في المغرب)، في حين يتميز بالضعف الواضح والكبير لدى الإناث حيث أن أكثر من 75% منهن لا يستخدمن المدفوعات الرقمية وذلك بالرغم من التوسع العالمي لهذه الأدوات خلال السنوات الأخيرة (06% فقط في الجزائر، 13% في تونس و23% في المغرب). وعليه فالفجوة الرقمية بين الجنسين قد بلغت 14% لصالح الذكور في الجزائر وهي أقل من المغرب 18% وتونس 22%، وهو ما يعكس تفاوتا واضحا في فرص الوصول والاستفادة من الخدمات المالية الرقمية بين الجنسين، فبالرغم من إتاحة التكنولوجيا المالية لوسائل دفع رقمية سهلة ومنخفضة التكلفة، إلا أنها لم تسهم بعد بالشكل الكافي في تحقيق شمول مالي نسوي فعال.

كما نلاحظ أن الفجوة بين أغنى 60% وأفقر 40% من البالغين أكبر من 15 سنة في 2024 بلغت 20% كأعلى نسبة في تونس وهو ما يدل على أن الفئات ذات الدخل المحدود أقل استفادة من خدمات المدفوعات الرقمية (11% في الجزائر و30% في المغرب)، وبالتالي فشل التكنولوجيا المالية في تحقيق وظيفتها الاجتماعية الأساسية والمتمثلة في تمكين الفئات الهشة، أما في المغرب وعلى الرغم من أن نسبة الاستخدام الإجمالي للمدفوعات الرقمية متوسطة إلا أن هناك مستوى عال من المساواة بين الفئتين حيث بلغت الفجوة بينهما 3%، هذا وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلثي أغنى 60% من البالغين أكبر من 15 سنة هم خارج النظام المالي الرقمي، حيث تراوحت نسبة استخدام المدفوعات الرقمية لديهم بين 15% في الجزائر و33% في المغرب، وبالتالي فمستوى الشمول المالي الرقمي لم يرق بعد للمستوى المطلوب في دول المغرب العربي حتى بين الفئات الميسورة، وهو ما يدل على أن هناك قيود وعوائق تتجاوز مسألة الدخل.

من جهة أخرى، وفيما يخص استخدام المدفوعات الرقمية بحسب المنطقة فنلاحظ أن هناك تفاوت نسبي بين الحضر والريف خاصة في الجزائر وتونس، حيث بلغت الفجوة 10%، ما يعني أن البالغين

القاطنين في الريف أقل استفادة من خدمات المدفوعات الرقمية، سواء بسبب صعوبة الوصول إلى الأجهزة الرقمية، أو محدودية الثقافة المالية أو ضعف التغطية البنكية في المناطق التي تقطنها هذه الفئة.

يوضح الشكل التالي نسبة البالغين أكبر من 15 سنة الذين يستخدمون البطاقة أو الهاتف المحمول لإجراء المدفوعات في دول المغرب العربي في سنة 2024:

الشكل 4: مؤشر استخدام البطاقة أو الهاتف المحمول لإجراء المدفوعات في بعض دول المغرب العربي في سنة 2024

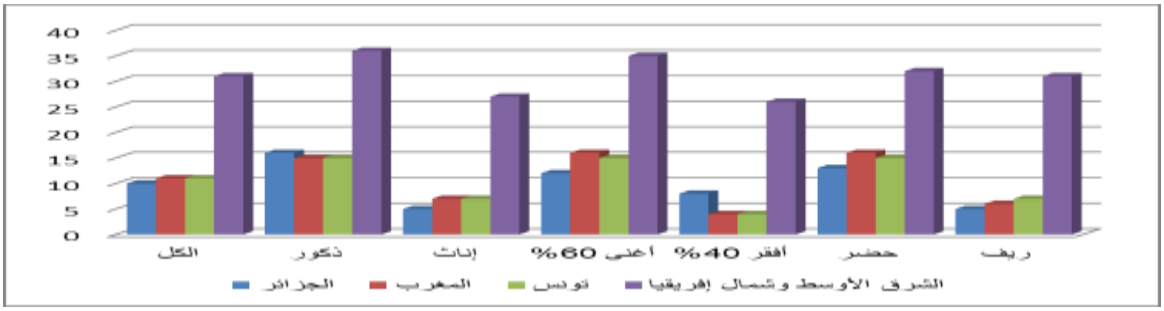

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

من خلال الشكل (4) نلاحظ أن نسبة البالغين أكبر من 15 سنة الذين يستخدمون البطاقة أو الهاتف المحمول لإجراء المدفوعات في دول المغرب العربي في سنة 2024 تعتبر ضعيفة جدا سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى المجموعات، فعلى المستوى الكلي لم تتجاوز 11%مقابل 31% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يعني أن التحول من النقد إلى المدفوعات الرقمية عبر البطاقة أو الهاتف المحمول لا يزال محدودا، وهو مايستدعي العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية، وزيادة الثقة في المدفوعات الرقمية فضلا عن خفض تكاليف المعاملات.

أما على مستوى المجموعات فنلاحظ أن هناك تفاوت نسبي، إذ بلغت الفجوة بين الجنسين 11% في الجزائر لصالح الرجال، وهو ما يدل على أن الرجال أكثر استخداما لوسائل الدفع الرقمية، حيث يمكن تفسير ذلك بسلطة تحكمهم في القرارات المالية داخل الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون النساء أكثر تقييدا بسبب الثقافة الاجتماعية أو ضعف الثقة في المدفوعات الرقمية. أما بين أغنى 60% وأفقر 40% فبلغت 12% في كل من المغرب وتونس وهو ما يعكس عدم المساواة في الوصول أو القدرة على استخدام المدفوعات الرقمية من طرف الفئات ذات الدخل المحدود، إما لافتقارها للبنية التحتية المالية (ضعف الوصول للبنوك، عدم امتلاك بطاقات دفع) أو ضعف تغطية الانترنت. في حين بلغت الفجوة بين البالغين أكبر من 15 سنة القاطنين في الحضر والريف 10% في المغرب وهو ما يعكس الفجوة في البنية التحتية والتكنولوجيا بين المدن والمناطق الريفية فضلا عن الفارق في الثقافة المالية.

يظهر الشكل (5) نسب استخدام البالغين أكبر من 15 سنة للهاتف المحمول أو الانترنت لتنفيذ ثلاث عمليات مالية رئيسية ممثلة في: التحقق من الرصيد، شراء شيء ما عبر الأنترنت وتسديد الفواتير وذلك في ثلاث دول من دول المغرب العربي بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل 5: مؤشر استخدام الهاتف أو الانترنت لإجراء بعض العمليات المالية في بعض دول المغرب العربي في سنة 2024

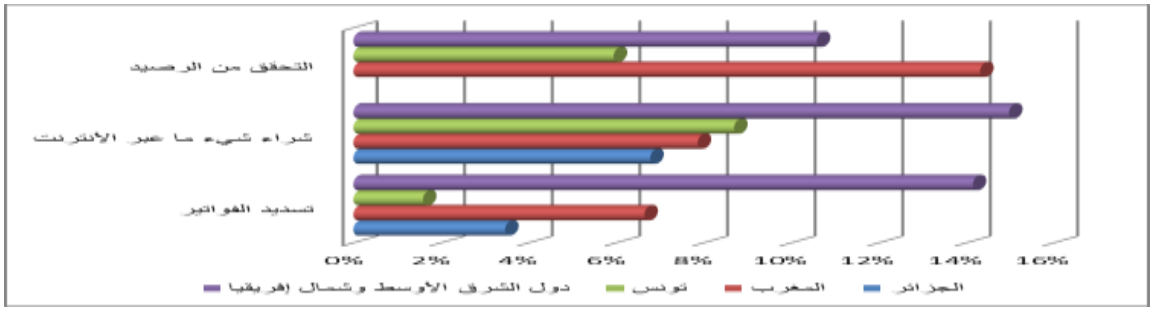

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

من خلال الشكل (5) يتبين لنا أن استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت لإجراء العمليات المالية ضعيف جدا في هذه الدول إذ لم يتجاوز 15%، وهذا ما يعكس تفضيل الأفراد للتعامل النقدي باعتباره أكثر أمانا وأقل تعقيدا، وكذا لانخفاض الثقافة الرقمية لدى بعض الفئات وبالتالي عدم تمكنهم من إتمام المعاملات عبر الأنترنت، بالإضافة إلى ضعف الثقة في المدفوعات الإلكترونية بسبب الخوف من الاحتيال أو القرصنة الالكترونية، فضلا عن ارتفاع تكلفة خدمات الأنترنت أو الهواتف الذكية وقلة انتشار أنظمة الدفع الالكتروني ونقاط البيع وضعف التكامل بين البنوك ومزودي الخدمات الرقمية.

كما نلاحظ أن هناك تفاوت في استخدام البالغين أكبر من 15 سنة للهاتف المحمول أو الأنترنت لأغراض مالية وذلك بحسب نوع العملية المنجزة، فباستثناء المغرب نجد أن شراء شيء ما عبر الأنترنت هو العملية الأكثر انتشارا في دول المغرب العربي، حيث كانت نسبها متقاربة تراوحت بين 7% – 9%، في حين كان هناك تفاوت ملحوظ بين هذه الدول فيما يخص التحقق من الرصيد، حيث سجل المغرب أعلى نسبة بـ 14% وحوالي 6% في تونس مقابل 11% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما تسديد الفواتير فتمثل العملية الأقل شيوعا في دول المغرب العربي حيث تراوحت نسبه بين 2% كأدنى نسبة في تونس و7% كأعلى نسبة في المغرب مقابل 14% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا ما يعكس من جهة التحول التدريجي للأفراد نحو التجارة الإلكترونية ومن جهة أخرى محدودية الثقة أو ضعف انتشار منصات الدفع الرقمي المعتمدة في دول المغرب العربي، ومن ثم تفضيل الأفراد للمعاملات الرقمية منخفضة المخاطر التي تقتصر على مجرد الاطلاع على الحساب.

3.3 التمكين الرقمي: يشير إلى القدرات الرقمية للأفراد كالهاتف المحمول واستخدامهم للأنترنت بما يمكنهم من الاستفادة الفعلية من الخدمات المالية الرقمية بسهولة وأمان.

1.3.3. ملكية الهاتف المحمول

فيما يخص ملكية الهاتف فبحسب بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي 2025 نجد أن دول المغرب العربي الثلاث حققت نسب مرتفعة تجاوزت 96% من البالغين أكبر من 15 سنة في كل من تونس والمغرب و90% في الجزائر، وهذا يعني أن هناك إمكانية أساسية للوصول إلى الخدمات الرقمية في هذه الدول.

وبالتدقيق في طبيعة الهاتف نجد أن نسبة امتلاك هاتف ذكي تفوق نسبة امتلاك الهاتف العادي، إذ أن 84% من البالغين في الجزائر يملكون هاتف ذكي، مقابل 67% في كل من تونس والمغرب و69%

في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعكس إمكانية الوصول إلى خدمات رقمية متطورة. والشكل التالي يوضح مؤشر ملكية الهاتف العادي والذكي لدول المغرب العربي:

الشكل 6: مؤشر ملكية الهاتف حسب طبيعته (ذكي أو عادي)

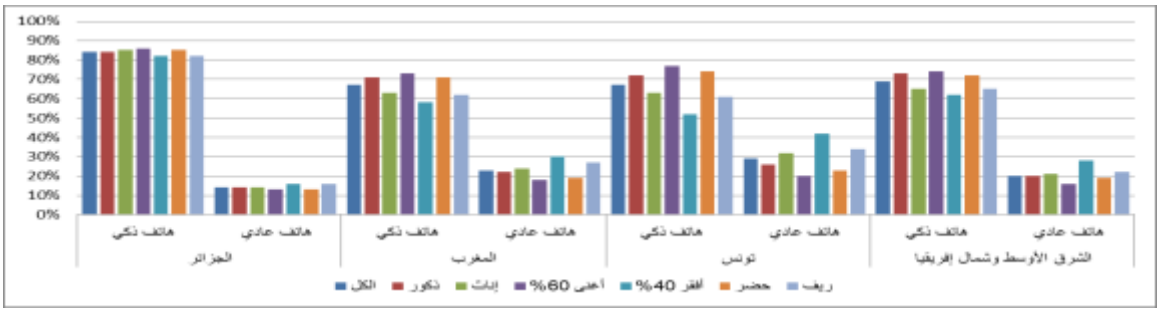

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

من خلال الشكل (6) نلاحظ أن الجزائر تتمتع بعدالة نسبية في امتلاك الهواتف، حيث أن الفجوات الثلاث أقل من 5%، بينما في المغرب وتونس فنجد أنه وبالرغم من تقارب نسب ملكية الهاتف بين الجنسين إلا أن النساء ما زلن متأخرات قليلا حيث بلغت الفجوة 7%، في حين تتسع الفجوة حسب الدخل إلى 15% و25% في المغرب وتونس على الترتيب لصالح الأغنياء، وهو ما يشير إلى تفاوت واضح في الوصول إلى البنية التكنولوجية الأساسية (الهاتف الذكي) خاصة في تونس، وهو ما يشكل عائقا أمام قدرة الفئات ذات الدخل المحدود على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، أما فيما يخص الفجوة حسب المنطقة فنلاحظ أن هناك تفاوتا نسبيا في استفادة البالغين من هاتف ذكي، حيث بلغت الفجوة بين الحضر والريف 9% في المغرب و13% في تونس وهو ما يشير إلى وجود عوائق بنيوية تحول دون الوصول إلى الأدوات التكنولوجية الأساسية، وهو ما ينعكس سلبا على قدرة الفئات الريفية على الانخراط في الخدمات المالية الرقمية كفتح حسابات رقمية أو استخدام تطبيقات الدفع.

2.3.3. استخدام الأنترنت في الأشهر 3 الماضية

من خلال الشكل (7) نلاحظ أن 83% من البالغين أكبر من 15 سنة في الجزائر قد استخدموا الأنترنت مؤخرا، وهو مستوى مرتفع ويدل على الانتشار الواسع للتكنولوجيا فيها، في حين تتمتع كل من المغرب وتونس بمستوى متوسط، إذ أن 65% و68% من البالغين أكبر من 15 سنة على الترتيب استخدموا الأنترنت مؤخرا مقابل 71% لدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يدل على الانتشار المتوسط للتكنولوجيا حيث أن أكثر من 30% من البالغين لا يستخدمون الانترنت إما لأسباب تتعلق بالشبكة أو التكلفة أو المعرفة الرقمية.

الشكل 7: استخدام الأنترنت في الأشهر 3 الماضية

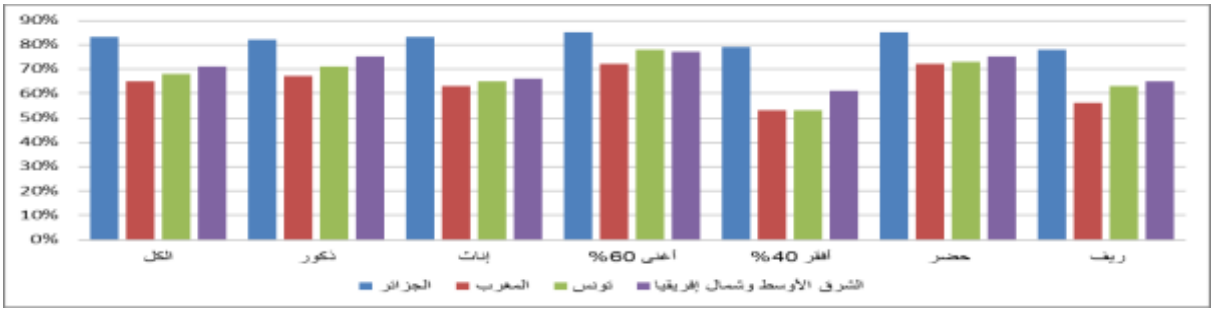

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (World Bank Group, 2025)

كما نلاحظ أن هناك تفاوت نسبي في استخدام الأنترنت بين الجنسين في دول المغرب العربي لا يتجاوز 7% وهو ما يعكس شمولا نسبيا، بينما هناك تفاوت ملحوظ بين أغنى 60% وأفقر 40% من البالغين أكبر من 15 سنة تراوح بين 19% في المغرب و25% في تونس مقابل 15% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يدل على ارتفاع أسعار الأنترنت في تونس والمغرب أو ضعف البنية التحتية في المناطق الأقل دخلا. أما في الجزائر فنلاحظ أن الفجوة بينهما قد بلغت 6% وهذا يعني أن خدمات الانترنت أصبحت في متناول الجميع تقريبا بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي، من جهة أخرى نلاحظ أن الفجوة في استخدام الأنترنت خلال 3 أشهر الماضية بين البالغين القاطنين في الحضر والريف قد بلغت 6% في الجزائر وهو ما يشير إلى نجاح الدولة الجزائرية في توفير خدمات الانترنت في المناطق الريفية، في حين بلغت هذه الفجوة 10% و17% في تونس والمغرب على الترتيب، وهذا ما يعكس تفاوتا في الوصول إلى الانترنت عالي الجودة إما لضعف تغطية الشبكات أو ضعف الاستثمارات في الريف، وهو ما يستلزم الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الريفية.

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها تقييم وتحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي وفق مؤشر الشمول المالي العالمي 2025، يمكننا القول بأن التكنولوجيا المالية وعلى الرغم من أنها تعد عاملا مساندا وفعالا في الرفع من مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي، إلا أن فعاليتها تبقى مرهونة بوجود سياسات واستراتيجيات وطنية داعمة تعمل على تعزيز الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات في مختلف المجالات كالإدخار، الاقتراض والمدفوعات الرقمية بما يسمح بتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- الشمول المالي في دول المغرب العربي لا يزال في مستواه الأول حيث يقتصر على امتلاك الحسابات دون تفعيلها الكامل من خلال بطاقات الخصم، حيث تعتبر هذه الأخيرة المرحلة الأولى في تعزيز الشمول المالي الرقمي لأنها تربط بين امتلاك الحساب والاستخدام الفعلي للخدمات المالية؛
- تباين نسبي في أداء دول المغرب العربي، فبالرغم من أن مستويات التمكين الرقمي في كل من المغرب وتونس أقل نسبيا من الجزائر إلا أنهما حققتا تقدما نسبيا في المدفوعات الرقمية، وذلك بفضل السياسات الوطنية الموجهة نحو الرقمنة المالية وتوسيع قاعدة الخدمات الرقمية وهو ما ينفي صحة الفرضية؛
- محدودية الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية في دول المغرب العربي يعكس الاعتماد الكبير على النقد في المعاملات اليومية من جهة، ومن جهة أخرى وجود عوائق هيكلية مشتركة على غرار محدودية التغطية البنكية أو البنية التحتية الرقمية، قلة الثقة في المعاملات الالكترونية، ضعف الثقافة المالية والرقمية فضلا عن محدودية الإطار التنظيمي في مجال الخدمات المالية الرقمية والابتكار البنكي؛

➢ بالرغم من إتاحة التكنولوجيا المالية لوسائل دفع رقمية سهلة ومنخفضة التكلفة إلا أنها لم تسهم بعد بالشكل الكافي في تحقيق شمول مالي عادل بين مختلف الفئات، حيث نجد أن النساء، الفئات ذات الدخل المحدود والقاطنين في الريف أقل استفادة من الخدمات المالية الرقمية.

الاقتراحات: بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

➢ تحسين البنية التحتية وتوسيع خدمات الدفع الالكتروني وحملات التوعية خاصة للفئات المهمشة سواء كانت نساء أو ذات الدخل المحدود أو القاطنين في المناطق الريفية لتعزيز الشمول المالي الرقمي؛

➢ تكثيف البرامج التعليمية التي تدعم التثقيف المالي من أجل زيادة مستوى الوعي والثقافة المالية للأفراد خاصة في كيفية استخدام التكنولوجيا والأنترنت في الوصول إلى الخدمات المالية والقيام بالمدفوعات الرقمية عبر الهواتف المحمولة ولتمكينهم من تجنب المخاطر المترتبة على هذه المعاملات؛

➢ تطوير الأطر التنظيمية الداعمة للابتكار المالي وتعزيز التكامل بين الاستراتيجيات الرقمية والسياسات المالية بما يضمن العدالة المالية.

5. قائمة المراجع:

- Atheer, A. (2024, June). The effect of financial technology on the promotion of financial inclusion in Arab nations. *Al Bashaer Economic Journal, 10*(02), pp. 435-450.
- Bains, P., & Wu, C. (2023, June). *Fintech notes: Institutional arrangements for fintech regulation- Supervisory monitoring.* Washington, DC : International Monetary Fund.
- BIS. (2025, 07 31). *Innovation, fintech and AI: The future of central banking is inextricably linked to innovation.* Retrieved from bis.org: https://www.bis.org/topic/fintech.htm
- Central Bank of Ireland. (2025, 07 31). *Explainer – What is "fintech" and how is it changing financial products?* Retrieved from centralbank.ie: https://www.centralbank.ie/consumer-hub/explainers/what-is-fintech-and-how-is-it-changing-financial-products
- Djewani, S., & Merimet, A. (2021). Dawr al-tiknūlūjiyā al-mālīyah fī ta'zīz al-shumūl al-mālī fī al-waṭan al-'Arabī : tajribat al-Baḥrayn. *Majallat Abḥāth iqtiṣādīyah mu'āṣirah, 04*(02), pp. 272- 291.
- Financial Stability Board. (2024, 10 22). *Financial Innovation*. Retrieved 07 31, 2025, from fsb.org: https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/financial-innovation/

- Himar, L. (2024, October). Dawr taṭbīqāt al-tiknūlūjiyā al-mālīyah fī ta‘zīz al-shumūl al-mālī "dirāsah ḥālat al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah". *Majallat al-aṣīl lil-Buḥūth al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, 8*(2), pp. 375- 392.
- International Monetary Fund. (2024, 10 31). *Financial Access Survey2024 Highlights: Marking 15 Yearsof Supporting Financial Inclusion.* Retrieved 07 23, 2025, from imf.org: https://data.imf.org/-/media/iData/External-Storage/Documents/6283296788924FC692761C4DE4A71BA7/en/FAS-2024-Highlights-Report.pdf
- Kadri, A., & Filali, T. (2022). Taṭawwur al-tiknūlūjiyā al-mālīyah wmsāhmthā fī ta‘zīz darajat al-shumūl al-mālī. *Majallat Buḥūth al-iqtiṣād wālmnājmnt, 04*(01), pp. 344- 359.
- Oumdour, L., & Ghayat, C. (2021). Aswāq i’tmān al-tiknūlūjiyā al-mālīyah ‘abra al-‘ālam-dirāsah taḥlīlīyah. *Majallat Ma‘had al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah, 24*(1), pp. 85 -100.
- Sayyid A’mar, Z., & ibn Abd al-Fattaḥ, D. (2020, March). al-tiknūlūjiyā al-mālīyah ka-ālīyah li-ta‘zīz al-shumūl fī al-waṭan al-‘Arabī-dirāsah ḥālat al-Sharq al-Awsaṭ wa-Shamāl Ifrīqiyā. *Majallat al-Takāmul al-iqtiṣādī, 08*(01), pp. 63- 79.
- Tok, Y., & Heng, D. (2022). Fintech: Financial Inclusion or Exclusion? *IMF Working Paper*.
- World Bank Group. (2025, 01 27). *Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity.* Retrieved 07 22, 2025, from worldbank.org: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
- World Bank Group. (2025). *The Global Findex Database 2025.* Retrieved 07 30, 2025, from worldbank.org: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/download-data